العام 2020 الأسوأ في عمر الأزمة الاقتصادية في سوريا

كورونا ينهك القطاع الصحي وقانون قيصر يقطع فرص التمويل عن الحكومة

يجمع خبراء اقتصاد على أن العام 2020 كان الأسوأ في عمر الأزمة الاقتصادية المزمنة في سوريا حيث أنهكت جائحة كورونا ما بقي من منظومة الصحة التي تعاني أصلا تبعات سنوات الحرب، فضلا عن قانون قيصر الذي قوض القطاع المصرفي وقطع سبل التمويل عن الحكومة.

لا يملك السوريون سوى أمل في غد أفضل

دمشق - تجلت الأزمة السورية خلال العام الجاري في مؤشرات فظيعة تبعا للعقوبات الأميركية ما تسبب في انهيار الليرة وارتفاع الأسعار ونقص حاد في الوقود، في خضم ذلك كان فايروس كورونا يدمر ما بقي من المنظومة الصحية المنهكة من الحرب في وقت تنسد فيه منافذ الدعم من لبنان الذي يكافح أزماته.

لا شك أن العام 2020 كان عاما صعبا على العالم بشكل عام، ولكن في سوريا، هذا البلد الذي يعاني من حرب طويلة الأمد، كانت الصعوبات أكثر وضوحا على المستويين الصحي والاقتصادي.

ورغم أن الوضع الأمني في البلاد أصبح في السنتين الماضيتين أفضل بكثير مما كان عليه قبل سنوات قليلة، لكن الوضع الاقتصادي تراجع بشكل كبير، خاصة في العام 2020 بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة على سوريا والوضع المتدهور في لبنان المجاور وانتشار فايروس كورونا المستجد.

عمار اليوسف

في 10 سنوات من عمر الأزمة، كان 2020 الأسوأ اقتصاديا

وفي أكتوبر العام 2019، بدأت الاحتجاجات في لبنان تندلع بسبب تباطؤ الوضع الاقتصادي في البلاد واستمرت الاحتجاجات في العام 2020 قبل بداية أزمة كوفيد – 19، وخلال الفترة نفسها، فرضت المصارف اللبنانية قيودا صارمة على عمليات السحب والتحويلات إلى الخارج.

وبسبب الأزمة في سوريا، كانت لدى معظم التجار السوريين حسابات مصرفية في لبنان، والتي كانت رئة سوريا خلال الأزمة، لكن عندما فرضت البنوك اللبنانية تجميد الحسابات، تأثر الوضع الاقتصادي في سوريا بشكل كبير.

وفي نوفمبر من العام الحالي، قال الرئيس السوري بشار الأسد إن حجب مليارات الدولارات من الودائع لدى رجال الأعمال السوريين في لبنان كان السبب الرئيسي للأزمة الاقتصادية المتفاقمة في سوريا.

وقدر الرئيس الأسد أن لدى السوريين ما بين 20 و42 مليار دولار في البنوك اللبنانية، قائلا "هذا الرقم لاقتصاد مثل سوريا مرعب".

وفي مارس الماضي، تم الإبلاغ عن أول حالة إصابة بمرض كوفيد – 19 في سوريا، تلاها إغلاق جزئي أثر على الشركات الراكدة بالفعل في البلاد.

وبالإضافة إلى ذلك، فرضت الولايات المتحدة مجموعة من العقوبات في العام 2020 بموجب ما يسمى بقانون قيصر لحماية المدنيين في سوريا.

ووقع الرئيس الأميركي دونالد ترامب في ديسمبر 2019 على القانون، ودخل حيز التنفيذ في 17 يونيو 2020.

وتم استهداف عدد من الصناعات التي تديرها سوريا، بما في ذلك تلك المتعلقة بالبنية التحتية والصيانة العسكرية وإنتاج الطاقة، ويستهدف القانون أيضا الأفراد والشركات الذين يقدمون التمويل أو المساعدة للحكومة السورية.

كما فرضت الولايات المتحدة أخيرا جولة جديدة من العقوبات على سوريا، استهدفت البنك المركزي السوري وأدرجت العديد من الأشخاص والكيانات في القائمة السوداء لخنق الحكومة السورية.

ومع حدوث هذه الأزمات، استمرت الليرة السورية في التدهور وارتفعت أسعار جميع المواد بشكل كبير، علاوة على ذلك، حدث نقص حاد في الوقود بالإضافة إلى أزمة تأمين القمح للخبز بسبب ارتفاع أسعار القمح المستورد.

ولجأت الحكومة السورية إلى رفع أسعار الوقود والخبز المدعوم وعالجت الموقف من خلال ضبط التوزيع عبر بطاقة إلكترونية توزع على المواطنين لتحديد عدد المواد المدعومة التي يمكنهم الحصول عليها شهريا.

في غضون ذلك، قال خبراء اقتصاديون إن العام 2020 كان من أسوأ الأعوام اقتصاديا يمر على سوريا خلال سنوات الحرب التي استمرت قرابة 10 سنوات.

ونسبت شينخوا للخبير الاقتصادي عمار اليوسف قوله "حقا، من أصل 10 سنوات من الأزمة في سوريا، كان العام 2020 من أسوأ الأعوام اقتصاديا لأسباب عديدة، الأول هو جائحة فايروس كورونا التي تسببت في شبه الدمار أو توقف الاقتصاد لفترة طويلة، وثانيا العقوبات الاقتصادية المتتالية".

ورسم اليوسف صورة أكثر قتامة لعام 2021، قائلا إن المصاعب الاقتصادية التي حدثت في العام 2020 مهدت الطريق للمزيد من الصعوبات في العام 2021 ما لم تحصل سوريا على مساعدة حقيقية من دول صديقة.

وأضاف "لسوء الحظ، سيكون العام 2021 أسوأ من العام 2020 بسبب الانهيارات الاقتصادية التي حدثت في العام 2020، والتي مهدت الطريق لسيناريو اقتصادي أسوأ بكثير في العام 2021 ما لم تكن هناك معالجة فعالة وسريعة للوضع بمساعدة الحلفاء والدول الصديقة التي يجب أن تساعد سوريا من خلال خلق مناخ استثماري مناسب".

وعلى المستوى الصحي، لم يؤثر كوفيد – 19 على الاقتصاد فحسب، بل أضاف عبئا على القطاع الصحي، الذي تعرض لضربة قوية خلال الحرب السورية.

ويقول الأطباء إن العام 2020 كان عاما صعبا وسيئا على الفرق الطبية التي عانت من التعامل مع حالات كوفيد ـ 19 في البلاد.

وقال الطبيب طارق العبد إن الطاقم الطبي في سوريا بذل جهودا جبارة في العام 2020 وسط قلة الوعي الشعبي بمخاطر الوباء.

وأضاف "يمكنني القول إن العام 2020 كان عاما صعبا وسيئا بالنسبة لنا حيث بذلنا جهودا جبارة لكن ردود الفعل الشعبية لم تكن على مستوى التحدي".

> **قانون قيصر هدد الأمن الغذائي للسوريين بسبب ارتفاع أسعار القمح المستورد ونقص الوقود**

وأوضح العبد أن العام 2021 يجب أن يكون أقل رعبا من حيث الوباء حيث اكتسب الأطباء السوريون خبرة في التعامل مع الفايروس.

وتابع "في العام 2021، من المفترض أن تكون سوريا قد تعلمت من التجارب الصعبة السابقة التي مررنا بها في العام 2020".

وأضاف أن الأطباء السوريين طوروا من الناحية الطبية تجربة أفضل بكثير في التعامل مع حالات كوفيد – 19 وكيفية تصنيف الحالات الخفيفة والمتوسطة والصعبة وأولئك الذين يمكن علاجهم في المنزل.

وقال "يمكننا التعامل مع القضايا بغض النظر عن موقعها في جميع أنحاء سوريا".

وعلى الصعيد السياسي، ما زال الحل السياسي يراوح مكانه منذ عدة سنوات، إذ لم تتوصل الحكومة السورية وأطياف المعارضة السورية في الخارج من الوصول إلى قواسم مشتركة للحل السياسي للأزمة السورية لإنهاء الحرب والمضي في انعاش الاقتصاد.

سيناريوهات صعبة تفتح بها المنطقة العربية أبواب العام الجديد

تستعد المنطقة العربية لطي صفحة العام 2020 بالعديد من الخيبات الاقتصادية نتيجة أسوأ حصيلة للنمو في أعقاب انتشار فايروس كورونا الذي تسبب في ركود كبير وفي انهيار عوائد النفط شريان حياة أغلب الاقتصادات العربية.

بيروت - توقع تقرير أممي، أن تواجه المنطقة العربية سيناريوهين اقتصاديين في عام 2021، أحدهما متفائل يتوقع تحقيق معدل نمو يصل إلى 3.5 في المئة والآخر أقل تفاؤلا يقتصر النمو فيه على 2.8 في المئة.

جاء ذلك بحسب بيان صدر عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) في تقرير لعامي 2019–2020 من "مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية" الذي تصدره (الإسكوا) سنويا.

وأوضح التقرير أن مسار المنطقة سيتحدد بناء على قدرة البلدان على مواجهة فايروس كورنا الجديد الذي بسببه خسرت المنطقة في عام 2020 ما يقارب من 140 مليار دولار لتحقق نسبة نمو سالبة قُدرت بنحو 3 في المئة.

وحذر التقرير من أنه رغم توقع معدلات نمو إيجابية في كلا السيناريوهين، فإن هذا لن يكون كافيا لخلق ما يلزم من فرص عمل لائقة.

وأشار إلى أن البطالة في المنطقة العربية مرجحة للارتفاع إلى 12.5 في المئة في عام 2021 وستبلغ أعلى معدلاتها في فلسطين 31 في المئة وليبيا 22 في المئة، وستزيد عن 21 في المئة في تونس والأردن.

وظائف على المحك

أما دول مجلس التعاون الخليجي، فستسجل معدلات بطالة ارتفاعا بنحو 5.8 في المئة ومن المتوقع أن تزيد صادرات المنطقة بمقدار 10.4 في المئة في عام 2021، بعدما كانت قد انخفضت بمقدار 50 في المئة العام الماضي.

وأكد المشرف على فريق إعداد التقرير محمد الهادي بشير أن الأزمة في المنطقة العربية تتجاوز المعطى الاقتصادي لتشمل تحديات اجتماعية كبرى، مثل انتشار الفقر الذي قد تصل نسبته في عام 2021 إلى 32 في المئة ليطال 116 مليون فرد، وتفاقم البطالة بين الشباب لتصل نسبتها إلى حوالي 27 في المئة.

وأوضح أن استمرار عدم المساواة بين الجنسين سيستمر بمختلف أوجهه وأن المنطقة العربية لا تزال تسجل فجوة بين الجنسين بنسبة 40 في المئة هي الأعلى في العالم.

وأشار إلى أن مجموعة البلدان العربية ذات الدخل المتوسط ستحقق أعلى معدلات نمو في المنطقة بنسبة 5 في المئة وفقا للسيناريو المتفائل، و4.1 وفقا للسيناريو الأقل تفاؤلا، في حين يتراوح معدل النمو في دول مجلس التعاون الخليجي بين 2.3 و2.1 في المئة أما البلدان العربية الأقل نموا، فستحقق أدنى المعدلات ولن تتخطى 0.5 أو 0.4 في المئة.

وركز التقرير على مسألة الديون في المنطقة، التي تضاعف حجمها خلال العقد الأخير لتصل إلى ما يقارب 1.2 تريليون دولار في البلدان العربية غير المتأثرة بالنزاعات، وإلى أكثر من 80 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية المتوسطة الدخل.

وأضاف التقرير أن هذا "الوضع الخطير" يعود بالأساس إلى استمرار أغلب البلدان في تمويل إنفاقها الحكومي عبر الاقتراض، ما يأتي بنتائج سلبية على الإنتاجية والنمو، بالإضافة إلى ضعف مستوى الحوكمة في المنطقة، ما يطرح تحديا أمام الدول يكمن في "كيف تنفق" وليس "كم تنفق".

وحذر التقرير من أزمة ديون من شأنها أن تعمق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الحالية، بخاصة في الدول المتوسطة الدخل التي لن تستفيد من مبادرة تعليق خدمة الديون لمجموعة العشرين، والتي استفادت منها الدول المنخفضة الدخل حيث وفّرت حولي 294 مليون دولار.

> **12.5**
> **في المئة نسبة ارتفاع البطالة المتوقعة في المنطقة العربية خلال العام 2021**

ودعا التقرير إلى توسيع نطاق مبادرة تعليق خدمة الديون لتشمل البلدان المتوسطة الدخل، التي وصلت خدمة الدين فيها إلى 18 مليار دولار، مع التزام هذه الدول بسقف للعجز المالي لا يمكن لها أن تتجاوزه من أجل ضمان قدرتها على تحمل الديون.

مصر تحقق الاكتفاء الذاتي من الأرز

القاهرة - تمكنت مصر من تحقيق الاكتفاء الذاتي من الأرز ما يكفي لتلبية حاجيات البلد، وقال مجلس الوزراء الأربعاء إن مصر حققت الاكتفاء الذاتي من الأرز في 2020 بإنتاج 6.5 مليون طن.

وقال وزير التموين علي المصيلحي للصحافيين الأحد إن مصر زرعت 1.7 مليون فدان من الأرز هذا الموسم وإن الكميات التي تم حصدها أكثر من كافية لتلبية احتياجات البلاد.

وقالت وزارة التموين الأحد إن الاحتياطي الاستراتيجي لمصر من الأرز يكفي 11.1 شهر.

وفي وقت سابق كانت مصر قد أعلنت تحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج السكر بنهاية 2021. وقالت وزارة التموين في تقرير إن مخزون مصر من سكر التموين يكفي 3.2 شهر.

وحسب ما ذكرت وزارة التجارة والصناعة، في وقت سابق من ديسمبر، مددت مصر حظرا على استيراد السكر الأبيض والخام لثلاثة أشهر.

وتسعى وزارة التموين والتجارة الداخلية المصرية إلى تعزيز المخزون الاستراتيجي للسلع الأساسية، تنفيذا لتوجيهات الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي في هذا الشأن، واعتمدت هذا العام خطة لإنشاء مخازن استراتيجية عملاقة للسلع الأساسية، بما في ذلك القمح في 7 محافظات، بتكلفة تصل إلى 21 مليار جنيه.

وتعزز هذه المنشآت مخزون مصر من السلع الأساسية كاللحوم والدواجن والقمح، لتغطية 8 إلى 9 أشهر مقارنة بالمستويات الحالية التي تغطي 4 إلى 6 أشهر.

وخلال السنوات الماضية واجه المستهلكون المصريون إشكاليات بسبب شحّ كميات السكر المعروضة في الأسواق وارتفاع سعر الكيلوغرام إلى ما يزيد عن عشرة جنيهات (1.3 دولار)، وهو ما يفوق قدرة المواطن محدود الدخل على الشراء.

> **6.5**
> **مليون طن قيمة إنتاج الأرز خلال 2020 كافية لتلبية احتياجات البلاد**

وقامت محلات القطاع الخاص حينها بطرح السكر بنحو دولار للكيلوغرام بعد أن ضاعفت سعره وسط غياب تام للرقابة على الأسواق أو أي مواجهة للممارسات الاحتكارية.

وتطور الأمر إلى درجة وصلت إلى عدم صرف السكر ضمن مجموعة من السلع التموينية لمستحقي الدعم على البطاقات التموينية.

وتخصص الدولة نحو الكيلو وربع الكيلو من السكر لكل مواطن مدرج على بطاقات التموين في أول كل شهر. ويصل عدد بطاقات الدعم التموينية إلى نحو 16.5 مليون بطاقة، يستفيد منها 56 مليون مواطن.

وكانت وزارة التموين قد وضعت نظاما من خلال بطاقات إلكترونية تسمح للمواطنين الذين لا يستهلكون إجمالي ما يخصص لهم من الخبز بصرف سلعة بديلة من خلال نقاط يتم احتسابها، لكن توقف صرف السكر لجزء من فارق نقاط الخبز، مما عكس حدة الأزمة.